مجلة الواحات للبحوث والدراسات
ELWAHAT Journal for Research and Studies
Available online at :https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/2
ISSN : 1112- 7163 E-ISSN: 2588-1892 المجلد 16 العدد 2 (2023): 185- 202

الإصلاحات السياسية و آفاق الانتقال الديمقراطي في الجزائر

Political Reforms And Prospects For Democratic Transition In Algeria

عبدالرزاق سويقات

جامعة غرداية،كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية، مخبر السياحة .الإقليم و المؤسسات
souigatazk@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 19-02-2023 تاريخ القبول: 03-07-2023 تاريخ النشر: 31-12-2023

الملخص:

يكتسي موضوع الدراسة أهمية بالغة لكونه يتعرض بالتحليل لمختلف الإصلاحات السياسية التي شهدتها الجزائر، و البحث في مدى كفايتها لتحقيق إنتقال ديمقراطي حقيقي، أما فيما يخص المناهج المستخدمة في هذه الدراسة فلقد تم الاعتماد على منهج تحليل المضمون و ذلك من خلال قراءة مجمل النصوص و القوانين المتعلقة بالإصلاحات السياسية ، كما تم الإعتماد على المنهج التاريخي لجمع المعلومات و الحقايق و الأحداث اللازمة للكشف عن الظروف و الأسباب التي أدت للإصلاحات السياسية ،و خلصت الدراسة أنه رغم أهمية الإصلاحات السياسية التي عرفتها الجزائر بعد الحراك الشعبي إلا أنها تبقى غير كافية لتحقيق إنتقال ديمقراطي حقيقي.

كلمات دالة :الانتقال الديمقراطي،الإصلاح السياسي، التعديل الدستوري، التحول السياسي.

Abstract:

The Subject Of The Study Is Of Great Importance Because It Analyzes The Various Political Reforms That Algeria Has Witnessed, And Searches For Their Adequacy To Achieve A Real Democratic Transition. Political Reforms, And The Historical Method Was Relied Upon To Collect Information, Facts And Events Necessary To Reveal The Conditions And Reasons That Led To Political Reforms, And The Study Concluded That Despite The Importance Of Political Reforms

المؤلف المرسل: عبدالرزاق سويقات: souigat.abderrazak@gmail.com

That Algeria Knew After The Popular Movement, It Remains Insufficient To Achieve A Democratic Transition,

Key Words: democratic transition, political reform, constitutional amendment, political transformation.

مقدمة

لقد بدأ الإهتمام بموضوع الإصلاحات السياسية في الجزائر منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي تزامنا مع الموجة الثالثة للانتقال الديمقراطي ،فبعد الاحتجاجات و الاضطرابات التي عرفتها الجزائر سنة 1988، رأت الحكومة آنذاك أن مسألة التغيير في طبيعة النظام السياسي من الأحادية إلى التعددية ، هي المسألة الأكثر ضرورية من أجل الإبقاء على النظام واستمراره، ومن ثم تجديد التلاحم بينه وبين المجتمع وفق صيغة سياسية جديدة. وهذا بطبيعة الحال، خيار كان لا بد من أن يأخذ به أصحاب السلطة في الجزائر، في ضوء ما استجد من متغيرات داخلية وإقليمية ودولية.

و مع نهاية التسعينيات و بداية الألفية الثالثة ، أقدمت الجزائر على موجة ثانية من الإصلاحات السياسية لإعادة بناء مؤسسات الدولة و تحقيق الاستقرار السياسي و الأمني ، بدأت بتعديل الدستور سنة 1996 من طرف رئيس الجمهورية اليمين زروال و تعززت بالمبادرة الإصلاحية لما بعد احتجاجات 2011 ،حيث أعلن الرئيس بوتفليقة عن مجموعة من الإصلاحات تمس قوانين ذات أهمية بالغة في الحياة السياسية بالبلاد، كقانون الأحزاب و قانون الإعلام و قانون الانتخابات ، لتكتمل بالتعديل الدستوري 2016

وعد الرئيس المنتخب عبدالمجيد تبون في 12 ديسمبر 2019 بالقيام بإصلاحات سياسية، بما يؤسس لجمهورية جديدة، ويسهم في تلبية مطالب الحراك الشعبي الذي عرفته الجزائر ستة 2019، و إحداث إنتقال ديمقراطي حقيقي، و بدأ الرئيس عبدالمجيد تبون مباشرة بعد تعيينه، بوضع خطته للإصلاح موضع التنفيذ، بتعديل الدستور من خلال الإستفتاء الذي نظم بتاريخ 01-11-2020 ، وو كذلك تعديل قانون الإنتخابات سنة 2021.

و عليه سنحاول في هذه الدراسة البحث في مدى كفاية الإصلاحات السياسية في تحقيق الانتقال الديمقراطي بالجزائر .

للإجابة عن هذا التساؤل الرئيسي ، قسمنا الدراسة إلى ثلاث محاور ، حيث نتعرض في المحور الأول إلى الإطار المفاهيمي المتعلق بالدراسة ، ثم نتعرض في المحور الثاني للإصلاحات

السياسية في الجزائر قبل حراك 22 فبراير2019، ثم نتعرض في المحور الأخير لحراك 22 فيفري و أمل الانتقال الديمقراطي في الجزائر.

أولا :الإطار المفهومي للدراسة

1–براديغم الانتقال الديمقراطي

يتجلى براديغم الانتقال الديمقراطي في كونه يحيل إلى جملة من التحولات المتعاقبة، و القابلة للتحديد في الزمن تحديدا نسبيا و التي تسمح بالانتقال من النظام السلطوي الذي تتأسس فيه العلاقة بين الحكام و المحكومين على القوة بدل الإقناع و الذي يتم فيه تحديد أصحاب القرار عن طريق الاستقطاب و التعيين و ليس عبر تنافس انتخابي بين مرشحين للمسؤليات العمومية إلى النظام الديمقراطي الذي تشكل فيه الانتخابات لحظة أساسية يمارس من خلالها الشعب السيادة عبر اختيار حكامه .

و قد مكنت ملاحظة تجارب الانتقال الخاصة ببعض بلدان أمريكا اللاتينية و أوربا الشرقية من صياغة براديغم الانتقال على شكل سيرورة من ثلاث مراحل. (الهاشمي،2007،ص 63) أ–مرحلة الإنفتاح : تتحدد هذه المرحلة باعتبارها مرحلة إختمار للديمقراطية بالنظر إلى ما تعرفه من مظاهر اللبرلة ، و توسيع هامش الحرية كخطوة أولى نحو تفكيك النظام السلطوي و توفير الشروط الملائمة للإنخراط في إصلاحات عميقة في مرحلة الإختراق.

ب–مرحلة الإختراق :تتميز بأفول النظام السلطوي و ظهور نظام جديد ديمقراطي تمارس فيه السلطة حكومة منبثقة عن انتخابات نزيهة و شفافة تشتغل في إطار بنى مؤسساتية يتم إرساؤها عادة عبر إصدار دستور جديد.

ج–مرحلة التدعيم أو الترسيخ :و هي عبارة عن مسار بطئ لكنه هادف يتم من خلاله التحول من الديمقراطية في بعدها الشكلي إلى جوهر الممارسة الديمقراطية و ذلك من خلال العمليات المتزامنة التالية –:إصلاح مؤسسات الدولة –تنظيم انتخابات بشكل دوري و يكوم رهانها هو الممارسة الفعلية للسلطة–تقوية و دعم منظمات المجتمع المدني لحماية الديمقراطية–استئناس المجتمع المدني بقواعد اللعبة الجديدة لحماية الديمقراطية و استبطانها لتصبح جزءا من الثقافة السياسية السائدة في المجتمع.

أكيد أن تمفصلات هذه المراحل الثلاث قد لا تكون واضحة و قد تتداخل بدرجات متفاوتة حسب الشروط الخاصة بكل تجربة إنتقالية، إلا أنها مع ذلك تشكل–من الناحية العلمية

–الحد الأدنى الذي يحدد درجة علمية أي خطاب حول الانتقال الديمقراطي يستعمل في توصيف التحولات السياسية في أي نظام سياسي.

2-مفهوم الإصلاح السياسي

1- 1-**تعريف الإصلاح السياسي** :يعد الاصلاح السياسي ركنا من الأركان المرسخة للحكم الصالح، و هو تجديد للحياة السياسية و تصحيح لمساراتها و لصيغها الدستورية و القانونية، بما يضمن توافقا عاما للدستور و سيادة القانون، و فصلا للسلطات، و تحديدا للعلاقات فيما بينها ، و هو التعريف الذي تبناه برنامج الأمم المتحدة لإدارة الحكم في الدول العربية.

2- 2- **أهداف الإصلاح السياسي**: و من أهم مقاصد الإصلاح السياسي، القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسساتية السياسية، و أساليب عملها و أهدافها، و ذلك من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي، بهدف زيادة فاعليته و قدرته على التعامل مع المتغيرات و الإشكاليات الجديدة.أي يدل على جميع الخطوات المباشرة و غير المباشرة التي يقع عبئ القيام بها على عاتق كل من الحكومات و المجتمع المدني و مؤسسات القطاع الخاص بهدف بناء النظام الديمقراطي.(عمير ،2014 ،ص86)

ثانيا:الإصلاحات السياسية قبل حراك 22 فيفري بالجزائر

لقد كان صدور دستور 1989 إيذانا ببدء تجربة التعددية السياسية في الجزائر ،و من ثم فقد أرسى عدة مبادئ رئيسية لتطور النظام السياسي باتجاه الديمقراطية هما، الفصل ما بين السلطات ووجود حكومة منتخبة و شرعية، و خضوع هذه الحكومة في ممارستها لمهامها لرقابة برلمانية من جانب نواب الشعب. كما أقر دستور 1989 مبدأ التعددية الحزبية والسياسية بعد أن ظل النظام السياسي في الجزائر منذ الاستقلال 1963 حتى عام 1989 قائما على احتكار السلطة من قبل حزب جبهة التحرير الوطني و شرعيتها السياسية ، (ناجي ، 2006،ص 144) و بالتالي أدخل الدستور الجديد إلى اللعبة السياسية مفهوم الشرعية السياسية و الشعبية كبديل عن أو مكمل للشرعية الثورية (عبيد ، 2004 ، ص149) .

وضع دستور 1989 الأسس الدستورية للتعددية السياسية في الجزائر و منح الفرصة لمختلف الأطياف من النشاط السياسي ، و تمكينهم من التنافس على السلطة ، منهيا بذاك مرحلة الأحادية الحزبية ، إلا أن المنظومة القانونية التي صدرت بغية تجسيد ما جاء به ، و خاصة

فيما يتعلق بالتنافس على السلطة لم تستطيع مواكبة متطلبات الانتقال الديمقراطي ، مما ساهم في فشله و دخول الجزائر في أزمة متعددة الأوجه .

1–الإصلاحات السياسية و البحث عن الاستقرار السياسي :

على إثر توقيف المسار الانتخابي للدور الثاني من الانتخابات التشريعية سنة 1991 ، دخلت الجزائر في فراغ مؤسساتي و حالة من عدم الاستقرار السياسي و الأمني، و هذا ما أدى إلى اعتماد مراحل انتقالية لتسيير شؤون الحكم ، و هي مرحلة المجلس الأعلى للدولة التي امتدت من سنة 1992 إلى 1994 ، ثم مرحلة أرضية ندوة الوفاق الوطني التي انعقدت في جانفي 1994 ،والتي كان من بين أهدافها، الرجوع في أقرب وقت ممكن للمسار الانتخابي في إطار ديمقراطي يسمح بالتعبير الحر عن الاختيارات وفقا لجدول زمني محدد من خلال مرحلة انتقالية.

(ناجي ، 2008 ، ص 98)

تعديل الدستور 1996

حاول الرئيس الأمين زروال بعد انتخابه سنة 1995 أن يغير المعالم القانونية والدستورية للنظام السياسي في البلاد بتعديل دستوري يعطي توازن للسلطات ، و معنى آخر للممارسة الحزبية، (ناجي ، 2008 ، ص 103) فصدر التعديل الدستوري لسنة 1996 ، و شملت التعديلات الواردة في دستور 1996 على دستور 1989 عدة مبادئ أهمها : منع إنشاء الأحزاب السياسية على أساس ديني أو جهوي ، (قيرة و آخرون ، 2002 ، ص 305) و استحداث غرفة برلمانية ثانية أطلق عليها مجلس الأمة حيث ينتخب ثلثا أعضاء مجلس الأمة عن طريق الاقتراع غير المباشر والسري من بين و من طرف أعضاء المجالس الشعبية البلدية و المجلس الشعبي الولائي. و يعين رئيس الجمهورية الثلث الآخر من أعضاء مجلس الأمة من بين الشخصيات و الكفاءات الوطنية في المجالات العلمية و الثقافية و المهنية و الاقتصادية والاجتماعية. (ديدان ، 2009 ، ص 407) كما نص على حق الرئيس في إصدار قرارات لها قوة القانون في غيبة البرلمان مما يعني منح الرئيس سلطات تشريعية و تنفيذية جعلته القوة الفاعلة الأولى في البلاد. (عبيد ، 2004 ، ص 149) ، من ناحية أخرى فقد قيد دستور 1996 من صلاحيات البرلمان و قدرة أحزاب المعارضة على التأثير في القرار السياسي من خلال نوابها في المجلس الوطني ، إذ نص دستور 1996 على إخضاع كل القوانين التي يصادق عليها المجلس الوطني لمراقبة مجلس الأمة ،حيث يصادق على القانون بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائه. (ديدان ، 2002 ، ص 425)

الحاصل أن التطور الدستوري في الجزائر منذ بداية التجربة التعددية لم يعبر عن خط بياني صاعد نحو الأفضل أو على كل المستويات، فرغم أن دستور 1996 قد أكد مبادئ التعددية الواردة في دستور 1989، إلا أن الدستور الجديد قد كرس الآليات السلطوية لدستور 1976، وهو مايطلق عليه فقهاء القانون الدستوري النظام الرئاسي الصلب، وهو النظام الذي يجمع كل السلطات في يد الجهاز التنفيذي و يهمش دور المؤسسات التشريعية في ممارسة السلطة. (عبيد ، 2004 ، ص ص 150–151)

2– القانون رقم 02–03 ، المؤرخ في 2002/04/10

أجرى الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة تعديل على دستور 1996 بموجب القانون رقم 02–03 ، المؤرخ في 2002/04/10، المتضمن التعديل الدستوري، حيث كان الاستقرار الأمني، أولوية الأولويات، و أضاف مادة جديدة بهدف دسترة اللغة الأمازيغية، و قد تم هذا التعديل بمبادرة من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأي المجلس الدستوري، و مصادقة البرلمان بغرفتيه، و ذلك دون عرضه على الاستفتاء الشعبي. و كان ذالك تفاديا لمحاولات الاستغلال السياسي للغة الأمازيغية.

3– القانون رقم 08–19، المؤرخ في 2008/11/05

تم تعديل دستور سنة 1996 أيضا ،بموجب القانون رقم 08–19، المؤرخ في 2008/11/05، و أهم ما جاء به هو تكريس الحقوق السياسية للمرأة، من خلال ترقية حقها في الممارسة السياسية، و ذلك بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة.و تم أيضا ترسيخ النظام الرئاسي من خلال تمديد مدة ولاية رئيس الجمهورية، حيث أصبحت مدة الرئاسة قابلة للتجديد أكثر من مرة. و تم العمل على إلغاء ازدواجية السلطة التنفيذية من خلال توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية أمام رئيس الحكومة الذي أصبح يسمى الوزير الأول. (بختي،2016،ص 97) و كانت الغاية الأساسية من هذا التعديل الأخير هو تمكين الرئيس من الترشح لعهدة ثالثة.

4– الإصلاحات السياسية المعتمدة سنة 2012

لقد بينت موجة الاحتجاجات الاجتماعية التي عرفتها الجزائر سنة 2011 ،عن ضعف و هشاشة المؤسسات الرسمية، أو ما يعرف بعدم اكتمال البناء المؤسسي للدولة الجزائرية و قدرتها المحدودة على مواجهة المشكلات و التحديات . (بولعراس، 2012، ص14)

بادرت السلطة آنذاك بمجموعة من الإصلاحات مست عديد القوانين، مثل قانون الانتخابات و قانون الأحزاب و قانون الإعلام ،لكن دون إشراك الأحزاب السياسية في تحضير مسودة هذه

القوانين بما فيها تلك الموالية للنظام ، حيث اكتفت وزارة الداخلية بمراسلتها كتابيا لتزويدها بمقترحاتها ، و هو ما رفضته هذه الأحزاب بشدة ، و لم تسلم مشاريع قوانين الإصلاحات حتى من انتقادات أحزاب السلطة .

لا يمكن اعتبار مشاريع قوانين الإصلاحات التي أصدرها النظام الجزائري في ربيع عام 2011 تغييرا من أجل انتقال ديمقراطي حقيقي ، بل لا تعدو أن تكون مجرد عملية استبدال قوانين بأخرى لا تختلف عنها في شيء .في وقت كان الجميع ينتظر أن تبادر النخب الحاكمة إلى تغيير شامل يؤدي إلى تكريس ديمقراطية حقيقية و إرساء أسس دولة القانون في الجزائر، و ذلك من قراءتها لما يجري في المنطقة العربية من تحولات سياسية عميقة غيرت وجه المنطقة.

5–تعديل الدستور 2016

أثار ترشح عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة سنة 2014 جدلا كبيرا بخصوص مدى قدرته على مزاولة نشاطه كرئيس للدولة، وخلق انسدادا سياسيا بين السلطة الحاكمة والمعارضة. وفي هذا الإطار، شهدت الجزائر حراكا واسعا للمعارضة التي اجتمعت لأول مرة في التاريخ السياسي للجزائر في تنسيقية وطنية للانتقال الديمقراطي في لقاء زرالدا (10 يونيو/حزيران 2014). ووضعت التنسيقية المكونة من مجموعة من الأحزاب (حوالي 11 حزبا) والجمعيات والشخصيات الوطنية مجموعة من المطالب التي كان على رأسها تشكيل لجنة وطنية لتنظيم الانتخابات السياسية كمدخل لحلِ معضلة الإنتقال الديمقراطي في الجزائر.(عروس ،2016 ،ص884)

في سياق هذا الحراك السياسي، تجدر الإشارة إلى ظهور حركة بركات، كحركة احتجاجية قامت ضد العهدة الرابعة للرئيس بوتفليقة؛ وهو ما أربك السلطة وجزءا من المعارضة، لما تميزت به من استقلالية سياسية، و شمولها لجميع أطياف المجتمع وخروجها إلى الشارع للتعبير عن مواقفها المعارضة لعهدة رابعة للرئيس بوتفليقة. واصطدمت مع قوات الأمن أكثر من مرة سنة 2014 .

وفي مواجهة هذا الحراك الجديد ، نشَّطت السلطة أحزاب الموالاة وترسانتها الحزبية والإعلامية لتغيير موازين القوى التي فرضتها المعارضة خلال سنة 2014 ، لكن لم تنجح السلطة وأحزابها في الالتفاف على الحراك الذي أنجزته المعارضة خلال سنة 2014 وخرجت أحزاب التنسيقية للشارع كذلك في شهر فبراير 2015. (جابي، 2016، ص10)

أعلنت في ظل هذه الظروف السلطة القائمة في بداية شهر جانفي 2016 عن مشروع الدستور الجديد ، و الذي نتج حسبها بعد مشاورات طويلة مع الأحزاب والشخصيات الوطنية

والجمعيات، و التي بدأت في 2014 غداة إعادة انتخاب بوتفليقة لعهدة رابعة. و جاء هذا التعديل بعد جملة من الإصلاحات مست مختلف القوانين لمواجهة تداعيات الربيع العربي على الجزائر. و تم إصدار القانون رقم 16–01 ، بتاريخ 2016/03/07 . المتضمن التعديل الدستوري، و ذلك بعد أخذ رأي المجلس الدستوري، و موافقة أعضاء غرفتي البرلمان دون اللجوء إلى الاستفتاء الشعبي.إذ حاول المؤسس الدستوري الجزائري من خلال هذا التعديل سد الثغرات التي شابت الدستور السابق، استجابة لمطالب الربيع العربي و تداعيات العولمة و التخلي عن مبدأ الشرعية الثورية. (بختي،2016 ، ص 97)، و من أهم البنود التي جاءت في هذا التعديل، ترقية الأمازيغية إلى مكانة لغة وطنية و رسمية و تعديل المادة المتعلقة بعهدات الرئيس ، حيث أكدت المادة 88 على إعادة انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة فقط،كما تضمن الدستور العديد من المبادئ التي تعزز الديمقراطية من خلال التأكيد على طبيعة النظام الديمقراطي و الجمهوري، الذي يرتكز على التداول على السلطة عن طريق انتخابات حرة ، و كذلك الفصل بين السلطات –المادة 15– و تكريس الحريات و هذا من خلال، ضمان حرية التظاهر السلمي للمواطنين ،المادة 49، و ضمان حرية الصحافة في جميع أشكالها المكتوبة و المرئية و المسموعة، و كذلك عبر شبكة الإنترنت، في إطار احترام الثوابت و قيم الأمة، مع إلغاء كل حرمان من الحرية أو عقاب قانوني لمخالفات الإعلام –مادة 50–، إضافة إلى ضمان حق الحصول على المعطيات و ضمان تداولها.(المادة 51)

وقد أدخل التعديل الدستوري آلية جديدة هامة، و هي هيئة عليا مستقلة لمراقبة الانتخابات، مكونة من قضاة و كفاءات مستقلة تسهر على شفافية و نزاهة الانتخابات و الاستفتاءات، من استدعاء الهيئة الناخبة إلى إعلان النتائج المؤقتة.في حين انتقدتها المعارضة بشدة و اعتبرتها مجرد هيئة استشارية،مطالبين بإنشاء هيأة مستقلة لتنظيم و الإشراف على الانتخابات بكامل الصلاحيات . (بختي،2016، ص 98)

تباينت مواقف الطبقة السياسية بالجزائر من مضمون التعديل الدستوري 2016، فبينما عدّه مؤيدوه تجسيدا لمشروع "الدولة المدنية" الموعودة، رأى فيه المعارضون دستورا خاصا بالنظام وحده . وخلال الندوة الصحفية التي خصصت لشرح مضامين التعديل الدستوري، شدد مدير ديوان الرئاسة أحمد أويحي على أن الوثيقة المقترحة تعكس مقترحات 80% من الطبقة السياسية المعبر

عنها خلال المشاورات التي أجرتها الرئاسة عام 2014، مبينا أن الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة أوفى بتعهده الذي أطلقه قبل أربع سنوات، بإجراء إصلاحات دستورية عميقة وتوافقية.

ورأت الأحزاب المعارضة للتعديلات –وهي التي قاطعت في 2011 مشاورات الرئاسة– أن هذا التعديل لم يأت بجديد، ويكرس ثقافة الفكر الأحادي، واصفة إياه بأنه دستور "غير توافقي" و"مخيب للآمال."ويشدد المعارضون على أن الجزائر تعاني أزمة "شرعية مؤسساتها"، وبالتالي فإن هذه المؤسسات غير مؤهلة لصياغة دستور يضمن الحريات والحقوق الأساسية، ويحقق الانتقال الديمقراطي .(بودهان،2016،ص02)

نستطيع القول أن دستور 2016 يمثل قفزة نوعية من حيث ما تضمنه من مبادئ و بنود تعمل على تكريس النهج الديمقراطي و التداول على السلطة و تكريس الحقوق و الحريات، لكن بقي يحمل في طياته هيمنة للسلطة التنفيذية على المؤسسات الدستورية الأخرى، من حيث الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الجمهورية في مختلف المجالات ، و عدم إستقلالية المجلس الأعلى للقضاء و المجلس الدستوري، ناهيك عن الدور الشكلي للجنة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات مقارنة مع صلاحيات الإدارة فيما يتعلق بالانتخابات، رغم التنصيص عليها في الدستور .

و يمكن القول أن السلطة في هذه الفترة، قامت بإجراء تعديلات دستورية متكررة ، كانت ترى فيها أحزاب الموالات أنها أولى أولويات الإصلاح السياسي، في حين أنها كانت في حقيقة الأمر مجرد تعديلات دستورية ذات طابع قانوني وظيفي على مستوى السلطة التنفيذية ، أملتها عوامل داخلية كالبحث عن الاستقرار السياسي و الأمني ، و عوامل خارجية كالضغوط التي مارستها بعض المنضمات الدولية على الجزائر ، و لم ترق إلى مستوى الأمل بالتغيير و تحقيق الانتقال الديمقراطي الحقيقي.

ثالثا : الحراك الشعبي سنة 2019 و آفاق الانتقال الديمقراطي

لقد شهدت الجزائر يوم 19 فيفري 2019 حراك شعبي كبير هز أركان النظام السياسي الجزائري، و أبهر العالم بأسره بسلميته و تنظيمه المحكم، حيث شارك فيه المواطنون بمختلف الشرائح في المجتمع الجزائري عبر ربوع الوطن ، مطالبين بإسقاط العهدة الخامسة للرئيس بوتفليقة في البداية، ثم ازدادت فيما بعد مطالب التغيير و مكافحة الفساد . ولقد كانت بوادر تلك الانتفاضة الشعبية تلوح في الأفق منذ سنة 2017 .

1- الجبهة الإجتماعية بعد الإنتخابات التشريعية 2017

لقد زادت الانتخابات التشريعية 2017 و ما أفرزته من نتائج من حدة الاحتقان السياسي الموجود، بالرغم أنها نظمت وفق قانون جديد للانتخابات، إذ لم تشهد اي جديد يذكر، حيث ضمنت الأحزاب الموالية للسلطة أغلبية مريحة في البرلمان .و هذا ما أدى إلى الإحباط و عدم الثقة و فقدان الأمل في التغيير، في حين شهدت الجبهة الاجتماعية تراكم موجة من الاحتجاجات التي مسَّت المعلمين والأطباء والمحامين والشباب العاطل عن العمل ومعطوبي الجيش، والتي كشفت السلطات أن مجموعها بلغ 1100 احتجاج خلال العام 2018 . (بوحنية ، 2019 ص 07)

2- رفض العهدة الخامسة للرئيس و انطلاق الحراك الشعبي

مع اقتراب انتهاء سنة 2018 ، كانت الترتيبات النهائية لمشهد العهدة الخامسة قد انتهت و تم استدعاء الهيئة الانتخابية للانتخابات الرئاسية والتي برمجت في أفريل 2019.(بوحنية ، 2020، ص 04) ، حيث شاركت بعض الأحزاب في الانتخابات الرئاسية . وبعضها الآخر امتنع أو تردد في المشاركة فيها أو انسحب منها في لحظة ما .

انطلقت المظاهرات الرافضة للعهدة الخامسة في البداية بنداء من جمعية مواطنة ، ثم دخلت فيما بعد جهات مهنية عدّة و جمعيات أخرى على خط معارضة العهدة الخامسة. و من الهيئات التي ظهرت في هذه المرحلة من تاريخ الحراك الشعبي يمكن أن نذكر التنسيقية الوطنية من أجل التغييرحيث أصدرت هذه الهيئة المستقلة يوم 15 مارس 2019 م بياناً أطلقت عليه أرضية التغيير .طالبت فيه بالتغيير الجذري للنظام. أما أحزاب المعارضة الأخرى فقد تجمعت في لقائها بتاريخ 23 مارس فيما أطلقت عليه فعاليات قوى التغيير لنصرة خيار الشعب .حيث تبنت خارطة طريق تدعو فيها إلى تشكيل هيئة رئاسية تتولى صلاحيات رئيس الدولة، وتعيين حكومة كفاءات، وإنشاء هيئة مستقلة لتنظيم لانتخابات .وألا تتجاوز المرحلة الانتقالية ستة أشهر. .(سبيطلي،2019،ص19)

بعد 3 أسابيع من احتجاجات كبيرة في الشارع، عبر خلالها مئات الآلاف من الجزائريين عن رفضهم لـ«العهدة الخامسة». أعلن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، عن تأجيل انتخابات الرئاسة المقررة في 18 أفريل ، متعهداً بعدم الترشح للاستحقاق المقبل الذي ستحدد تاريخه «ندوة وطنية شاملة» ، يعتقد أنها ستنظم قبل نهاية العام. وفي السياق نفسه، أعلنت الرئاسة

استقالة الحكومة، بقيادة رئيس الوزراء أحمدأويحيى، الذي خلفه في هذا المنصب نور الدين بدوي وزير الداخلية.(ضراسة، 2019، ص 02) ، في حين طالب الحراك، أو جزء منه على الأقل بمرحلة انتقالية لا تديرها السلطة. ومهما كانت نوايا السلطة آنذاك، فالحراك دفع نحو سحب ترشح الرئيس ونال مراده .وبعدها بدأت الشعارات تنادي برحيل النظام برمته (شعار تتناحو قاع) وهو ما أدى إلى ما يشبه شللاً وتخبطاً في دوائر السلطة. (سبيطلي،2019،ص26)

دخول قائد الأركان أحمد قايد صالح على خط الأزمة وبشكل أسبوعي عبر خطاباته التي كان يلقيها خلال خرجاته الميدانية، جعل جزءا كبيرا من الحراك يصطف خلفه .في حين ظل أنصار أحزاب السلطة ينتظرون فرصة مناسبة للتموقع في خريطة المرحلة الجديدة، والتي حانت منذ توضحت رؤية المؤسسة العسكرية للحل، فكان أن أيد هذا الفريق إجراءات السلطة الانتقالية المسنودة من مؤسسة الجيش، والتي أفضت إلى إجراء انتخابات رئاسية في 12 ديسمبر 2019 (بغداد، 2020، ص 03)

3–الإصلاحات السياسية في الجزائر بعد الحراك

3–1: تعديل الدستور 2020

وعد الرئيس المنتخب عبدالمجيد تبون في 12 ديسمبر 2019 بتعديل الدستور، بما يؤسس لجمهورية جديدة، ويسهم في تلبية مطالب الحراك الشعبي لإحداث تغيير سياسي فعلي في البلاد، و بدأ الرئيس عبدالمجيد تبون مباشرة بعد تعيينه، بوضع خطته للإصلاح موضع التنفيذ، ففي 8 جانفي 2020 ، شكّل الرئيس الجزائري لجنة خبراء قانونيين بقيادة الخبير الدستوري أحمد لعرابة، تولت مهمة إعداد مسودة دستور خلال شهرين إبتداءا من تاريخ تنصيبها، و بالفعل أعدت اللجنة مقترحاتها و عرضتها على الأحزاب و وسائل الإعلام ، للنظر فيها و إبداء الملاحظات حولها .(محمد،2020،ص 02) و تم إصدار الدستور الجديد بعد مصادقة البرلمان بغرفتيه على المسودة ، تم التصويت من خلال الإستفتاء الذي نظم بتاريخ 01–11–2020

و من بين أهم ما جاء في دستور2020 :

دسترة الحراك الشعبي : نصت ديباجة الدستور على أن الشعب يعبر عن حرصه لترجمة طموحاته في هذا الدستور بإحداث تحولات اجتماعية و سياسية عميقة من أجل بناء جزائر جديدة، طالب بها سلميا من خلال الحراك الشعبي الأصيل الذي انطلق في 22 فبراير 2019.

الجيش :لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة أصبح بإمكان القوات المسلحة القيام بمهات خارج الحدود .حيث نصت المادة 91 في فقرتها الثانية على أنه "يقرر (رئيس الجمهورية) إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي إلى خارج الوطن بعد مصادقة البرلمان بأغلبية ثلثي أعضاء كل غرفة". لكن حدّد الدستور مجالات تدخل الجيش الجزائري خارج حدوده "في إطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، أن تشارك في حفظ السلم."ونصت المادة على أن الجزائر "تمتنع عن اللجوء إلى الحرب" ضد الشعوب الأخرى و"تبذل جهدها لتسوية الخلافات الدّولية بالوسائل السلمية."

السلطة التنفيذية :حدد الدستور الجديد، الولايات الرئاسية في اثنتين –متصلتين أو منفصلتين– ضمن المواد الصماء غير القابلة للتعديل، ما يمنع الرئيس من إعادة فتح الولايات بتعديل آخر،.

والتعديل البارز في الجهاز التنفيذي هو في إلزام رئيس الجمهورية بتعيين إما "وزير أول في حال أسفرت الانتخابات التشريعية عن أغلبية رئاسية" أو تعيين "رئيس حكومة من الأغلبية البرلمانية، في حال أسفرت الانتخابات التشريعية عن أغلبية برلمانية"، بحسب نص المادة 105و 110 من الدستور.ويبقى رئيس الدولة هو رئيس مجلس الوزراء في جميع الحالات، مع إمكانية تفويض بعض صلاحياته للحكومة.

الحقوق الأساسية و الحريات : نص الدستور على ضمان حرية التعبير و حرية الاجتماع و التظاهر السلمي، و تمارسان بمجرد التصريح به (المادة 52، المادة 53)، كما كرس حرية الصحافة بكل أشكالها، و نص على أنه لا يمكن توقيف نشاط الصحف و النشريات و القنوات التلفزيونية و الاذاعية و المواقع و الصحف الالكترونية إلا بمقتضى قرار قضائي.المادة 54. كما يمكن الدستور الجديد المواطن من حق الوصول إلى المعلومات و الوثائق و الإحصائيات و تداولها.

الإدارة المحلية : تم إقرار نظام خاص بتسيير البلديات التي تواجه صعوبات تنموية، وهو المقترح الذي أثار جدلاً واسعاً في الساحة السياسية و الإعلامية.

المحكمة الدستورية :لقد تضمن التعديل الدستوري لسنة 2020 استبدال المجلس الدستوري كهيئة دستورية مكلفة بالسهر على احترام الدستور بمؤسسة دستورية أخرى و هي المحكمة الدستورية كلفها المؤسس الدستوري بضمان احترام الدستور و ضبط سير المؤسسات و نشاط السلطات العمومية. (غربي ،2020، ص578)

المجلس الأعلى للقضاء : يتشكل من رئيس المحكمة العليا و رئيس مجلس الدولة و 15 قاضيا ينتخبون من طرف زملائهم. (المادة 180 من دستور 2020) من مهامه تعيين القضاة و السهر على إحترام القانون الأساسي للقضاء و على رقابة انضباط القضاة تحت رئاسة الرئيس الأول للمحكمة العليا. و رغم أن رئيس الجمهورية هو الذي يتولى رئاسة المجلس ، إلا أن إبعاد وزير العدل من تشكيلته يعد خطوة كبيرة لاستقلالية القضاء.

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات : التي تتولى مهمة تحضير الانتخابات و الاستفتاء وتنظيمها وإدارتها والإشراف عليها، بداية من عملية التسجيل في القوائم الانتخابية حتى الإعلان الأولي عن النتائج.(المادة 202 من الدستور) .و بهذا التعديل تتولى هذه الهيئة جميع الصلاحيات التي كانت منوطة بوزارة الداخلية فيما يتعلق بالعملية الانتخابية ، ويعبر هذا على وجود إرادة سياسية حقيقية اتجاه استقلالية هذه الهيئة في تأدية مهامها الانتخابية.

مكافحة الفساد : تم لأول مرة دسترة مكافحة الفساد، من خلال الباب الرابع المتعلق بمؤسسات الرقابة حيث تم تخصيص الفصل الثاني لمجلس المحاسبة الذي يتولى مهمة الرقابة على الممتلكات و الأموال العمومية.(المادة 199) ، و كذلك تم تخصيص الفصل الرابع للسلطة العليا للشفافية و الوقاية من الفساد و ومكافحته، و التي من بين مهامها الأساسية، المساهمة في أخلقة الحياة العامة و تعزيز مبادئ الشفافية و الحكم الراشد و الوقاية و مكافحة الفساد.(المادة 205)

تباينت ردود الأفعال تجاه هذه التعديلات، ما بين داعم لها، وخاصة من جانب ما يعرف بأحزاب الموالاة، ورافض لها، لاسيما من جانب قوى الحراك الشعبي وحركة مجتمع السلم ، فضلاً عن أحزاب وحركات وجبهات معارضة أخرى مثل جبهة القوى الاشتراكية و حركة النهضة و التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية و جبهة العدالة والتنمية ، وهو ما يمكن توضيحه على النحو الآتي. (محمد،2020،ص03)

موافقة أحزاب الموالاة :

دعم العديد من الأحزاب السياسية مشروع التعديلات الدستورية، ومنها حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وحركة البناء الوطني وحزب طلائع الحريات، إذ شارك في مشاوراته معظم الفاعلين من شخصيات وطنية وأحزاب سياسية، باعتبار أنه سيؤدي إلى زيادة الحريات الفردية وتعزيز استقلالية المؤسسة القضائية، فضلاً على الرقابة على السلطات من قبل المحكمة الدستورية .

معارضة الحراك الشعبي :برز موقف مبدئي من قوى الحراك برفض المشاركة في المشاورات والنقاشات الخاصة بمشروع الدستور، انطلاقاً من التشكيك في مصداقية لجنة الخبراء التي قامت بإعداد هذه التعديلات، نظراً لأن الرئيس تبون هو من قام بتعيين أعضائها .وبالتالي فهذا دستور الرئيس، وفقاً لرؤى الحراك. بالإضافة إلى الاعتقاد بأن البرلمان الحالي غير مؤهل كذلك لمناقشة مشروع الدستور، ومن ثمَّ فإنهم لا يعترفون بموافقة البرلمان بمجلسيه على المسودة النهائية للدستور.

انقسام الأحزاب الإسلامية : برز ذلك جلياً خلال جلسة تصويت البرلمان الجزائري على التعديلات؛ ففي حين أيدت حركة البناء الوطني تلك التعديلات، تبرأت جبهة العدالة والتنمية من هذا الموقف. كما قاطعت أحزاب أخرى ذات توجهات إسلامية جلسة التصويت، ومن هذه الأحزاب حركة مجتمع السلم و حركة النهضة وجبهة العدالة والتنمية.

2–3 :تعديل قانون الانتخابات 2021

تم تعديل قانون الانتخابات من خلال الأمر 21–01 الصادر بالجريدة الرسمية يوم 10 مارس 2021 . من بين أهم الأحكام الجديدة التي تضمنها هذا الأمر و التي تندرج ضمن الضمانات القانونية لنزاهة العملية الانتخابية، هو مراقبة تمويل الحملة الانتخابية و ذلك بإنشاء لجنة مراقبة تمويل الحملة الانتخابية تعمل تحت إشراف السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

كما عمل الأمر 21–01 على استحداث نمط الاقتراع على القائمة المفتوحة و بتصويت تفضيلي دون مزج، بعدما كانت القوانين الانتخابية السابقة تأخذ بنظام الإقتراع على القائمة المغلقة ، و هو ما كان يعد من أسباب فساد العملية الانتخابية ، على اعتبار أنه كان يحد من حرية الناخب في اختيار ممثليه، و هو ما ساهم أيضا في عزوفه عن الانتخاب على اعتبار أن حريته كانت مصادرة و مقيدة بهذا النمط الانتخابي.

إضافة إلى أن الأمر 21–01 استحدث شروط جديدة في الترشح لمختلف المجالس النيابية، كما تضمن أحكاما تتعلق بتشكيلة السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات و خاصة ما تعلق بمجلس السلطة ، حيث قلص من عدد أعضائها من 50 إلى 20 عوا فقط و يتم تعيينهم من طرف رئيس الجمهورية بدل انتخابهم وفقا لما كان ينص عليه القانون العضوي 19–07 المتعلق بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ، كما نص على مجموعة من الأحكام الانتقالية المنظمة للعملية الانتخابية .(الأمر 21-01)

بعد تعديل قانون الانتخابات الذي لقي استحسان العديد من القوى السياسية و الباحثين باعتباره يبعد المال الفاسد عن العملية الانتخابية ، دعا الرئيس تبون للحوار السياسي المتعلق بتنظيم انتخابات برلمانية و محلية بعد حل البرلمان تحت إشراف و تنظيم السلطة الوطنية المستقلة ،حيث استجابت العديد من الأحزاب للمبادرة بما فيها التابعة لتنسيقية الانتقال الديمقراطي كحزب جيل جديد و حركة مجتمع السلم و كذلك حزب جبهة القوى الإشتراكية التابع لتكتل البديل الديمقراطي و هي التي كانت تطالب بهيئة مستقلة للإنتخابات لإحداث التغيير و الإنتقال الديمقراطي منذ إجتماع زرالدة 2014 . و هذا تطور سياسي مهم و اعتراف ضمني لهذه الأحزاب بجهود الإصلاح من قبل السلطة.

لكن تبقى الانتخابات، سوى عنصر لا معنى له خارج باقي عناصر النسق الأخرى المشكلة للبناء الديمقراطي من قبيل وجود مؤسسات دستورية ذات مصداقية و قائمة على مبدأ الفصل بين السلطات و التمايز الهيكلي بين المؤسسات و التداول السلمي على السلطة و وجود مؤسسات حزبية حقيقية و قوية قادرة على صياغة برامج سياسية قابلة للتطبيق و تسويقها لدى ناخبين يمتلكون حدا ادنى من القدرة على الاختيار العقلاني في اطار من التنافس الحر و ضمانات قانونية للمسائلة و المحاسبة.

بالرغم من أهمية الإصلاحات السياسية التي اعتمدت في الجزائر بعد الحراك الشعبي ، إلا أنها غير كافية لتحقيق الإنتقال الديمقراطي ، في ظل انعدام رؤية واضحة و شاملة تسير وفقها الإصلاحات السياسية و عدم تبني آليات عملية مسايرة للإصلاخات بمشاركة مختلف الأطياف السياسية .

الخاتمة

يمكننا القول أن الإصلاحات السياسية التي عرفتها الجزائر قبل 22 فبراير 2019 كانت مجرد تعديلات دستورية توظف من طرف النخب الحاكمة من أجل إعادة إنتاج ذاتها و من ثم خلق توازنات للمحافظة على النظام و ضمان إستمراريته .

بعد إنتخابه كأول رئيس للجمهورية بعد الحراك الشعبي، تعهد الرئيس تبون بالقطيعة مع ممارسات نظام بوتفليقة و وعد بتعديل الدستور، بما يؤسس لجمهورية جديدة، ويسهم في تلبية مطالب الحراك الشعبي، وبدأ يضع خطته للإصلاح السياسي موضع التنفيذ. إذ تم تعديل الدستور، الذي بالرغم من أنه أعطى صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية ، إلا أنه تضمن

العديد من البنود المهمة لتكريس التعددية السياسية و استقلالية القضاء و تجسيد الديمقراطية التشاركية و مكافحة الفساد و و حماية الحقوق و الحريات. كما بادر بتعديل النظام الإنتخابي المبني على القائمة المفتوحة كآلية عملية مسايرة للتعديلات الدستورية .و برغم أهمية هذه الإصلاحات كخطوة نحو الإنتقال الديمقراطي لكن غير كافية ، لذلك تحتاج السلطة لتنظيم حوار سياسي شامل، لإحداث توافق بشأن الآليات القانونية و العملية المختلفة المسايرة ،و التي تؤدي إلى انتقال ديمقراطي حقيقي.خاصة أنها تدرك أنها أمام واقع شعبي وسياسي جديد لا يمكن القفز فوقه أو تجاهله.

نتائج الدراسة :

خلصت أن من بين أهم عوامل نجاح الإصلاحات السياسية في تحقيق الانتقال الديمقراطي بالجزائر مستقبلا هو ما يلي :

–وضوح الرؤية لدى السلطة فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه الإصلاحات، و الفرص المتاحة لتحقيقها ، و الأدوات المتوفرة و المطلوبة للقيام بها.

– وجود إرادة سياسية حقيقية في تبني الإصلاحات و تفعيلها قانونيا و عمليا. ––

مشاركة مختلف الأطياف السياسية بالمجتمع في الإصلاحات المرسومة و المخططة.

– توفر و تبني خريطة طريق زمنية يتم من خلالها تحقيق إنجازات كاملة في كل مرحلة تقدم للشعب و تقنعه بمصداقية مسيرة الإصلاحات.

–القدرة على مواجهة القوى المضادة التي تقف في وجه الإصلاحات و تريدها عملية شكلية لامتصاص مطالب الشعب، و مدى القدرة على إضعاف تأثيرها السياسي، سواء كانت في مؤسسات الدولة أو في قطاع الأعمال أو في تركيبة المجتمع بوصفها جهات منتفعة من الوضع القائم و ربما محتكرة له.

–ضرورة تدعيم قوى الإصلاح المنظمة، مما يعني أن ثقافة التفاعل بين من تعتبر نفسها امتلكت قدرة الطرح و التوجه في الإصلاح و التحديث ما زالت تفتقر إلى صياغة التوافق بين تياراتها المتعددة و المختلفة.

قائمة المراجع

أولا :الكتب

1-إسماعيل قيرة و آخرون ، مستقبل الديمقراطية في الجزائر ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت. 2002

2- عبد النور ناجي ، تجربة الانتخابات الجزائرية في نظام التعددية السياسية، منشورات جامعة عنابة، الجزائر،2008.

3- عبدالنور ناجي، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية،مديرية النشر جامعة قالمة، الجزائر ، 2006

4-عروس الزبير، مستقبل الاصلاح في الجزائر، ، في مستقبل التغيير في الوطن العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2016

5-ديدان ميلود، مباحث في القانون الدستوري و العلوم السياسية ، دار بلقيس،الجزائر،2008

6-هناء عبيد ، أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر ، في التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية الأهرام ، القاهرة،2004.،

ثانيا :مقالات في مجلة

1- الهاشمي محمد، الانتخابات التشريعية 2007 : تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية،مجلة المستقبل العربي، مركز الوحدة العربية، العدد345، بيروت،2007

2- بختي نفيسة ، مضمون التعديل الدستوري لسنة 2016 في الجزائر، مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية، عدد 02، الجزائر،2016.

3-بولعراس فتحي ، الإصلاحات السياسية بالجزائر بين استراتيجيات البقاء و منطق التغيير، ، المجلة العربية للعلوم السياسية،مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 35، لبنان،2012،.

4-بوكرا إدريس ، الاقتراع النسبي و أثره على التعددية السياسية على ضوء تجربة الانتخابات التشريعية في الجزائر، مجلة الفكر البرلماني، عدد 09،الجزائر، 2007.

5-سبيطلي محمد ، حراك الجزائر أزمة النظام بين الإصلاح أو القطيعة ، مجلة دراسات،مركز الملك فيصل للدراسات و البحوث الإسلامية، العدد 43،مارس 2019.

6-عمير سعاد، محددات الإصلاح السياسي،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، المعهد الوطني العالي للعلوم السياسية، مجلد 1 عدد2،الجزائر، 2014

-غربي أحسن،قراءة في تشكيلة المحكمة الدستورية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020 ، مجلة العلوم القانونية 7 و الاجتماعية ، جامعة الجلفة، عدد 04،2020

ثالثا : المواقع الإلكترونية

1–بوحنية قوي، الحراك، السياسي في الجزائر من إسقاط السلطة إلى هندسة الخروج الآمن، مركز الجزيرة للدراسات، قطر،7 أوت 2019 .https://studies.aljazeera.net/ شوهد يوم 10–09–2020

2–بوحنية قوي،سنة على الحراك السلمي الجزائري : جدلية المؤسسية و القطيعة بعد وصول تبون قصر المرادية، مركز الجزيرة للدراسات،يوم 20 فبراير2020 studies.aljazeera.net:// شوهد يوم 10–09–2020

3–بغداد فريد ،الإستفتاء على الدستور الجزائري : قراءة في تحولات المشهد السياسي، المركز الديمقراطي العربي،27 أكتوبر 2020، https://democraticac.de شوهد 01–01–2021

4–بودهان ياسين ، التعديل الدستوري بين الرفض و الترحيب 08–01–2016 https://www.aljazeera.net **شوهد يوم** 15-01-2021

5–جابي عبدالناصر ، وضع المعارضة الجزائرية و مساراتها المختملة،مركز الجزيرة للدراسات، 03–01–2016. https://studies.aljazeera.net شوهد 10–11–2020

6–شيرين محمد، التعديلات الدستورية في الجزائر، الدوافع و السيناريوهات، 16 سبتمبر 2020. https://epc.ae/ar/whatif-details/31 شوهد 10–02–2012

7–**رئيس الجمهورية يصدر قرارا بإنشاء لجنة خبراء مكلفة بصياغة مقترحات لمراجعة الدستور** https://www.aps.dz/ar/algerie/ شوهد 04–01–2021

رابعا : النصوص القانونية و الوثائق الرسمية

1–دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ،الجريدة الرسمية، العدد 82، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر سنة 2020

2–قانون رقم 02–03 المؤرخ في 10 أبريل 2002 ،الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 أبريل 2002

3–القانون رقم 08–19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 ،الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008

4–القانون رقم 16–01 المؤرخ في 06 مارس 2016 ،الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016

5–أمر رقم 21–01 المؤرخ في 10 مارس 2021 يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية رقم 17 المؤرخة بتاريخ 10 مارس 2021

6–إعلان رقم 01/مد، مؤرخ في 23 يونيو 2021، يتضمن النتائج النهائية لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني ، الجريدة الرسمية، العدد 51، المؤرخة في 29 يونيو 2021.